

عن هذا الفوات صومه وهو ضايم تغلا فلهذا قد اذنت
 لزوم الصوم من اول النهار وقيل لا يلزم عليه وتكفيه ولو
 قال ان قدم زيد فله على صوم اليوم الثاني ليوم قدومه
 وان قدمه عن فله على صوم اول خميس بعده او بعد يومه
 فقد ما في الاربعاء يجب صوم الخميس عن اول السبتين وقضي
 الاخر يوم ويصح صوم الخميس عن ثاني النذرين مع قدينا الا ان
 اثره ولو قال ان قدم زيد فله على ان اصوم اثنى يوم
 لم يصح نذر **فصل** نذر المشي الى بيت الله تعالى او اياه
 ولم يصح به الحرام ولا نواه لم ينعقد نذر فان قال البيهقي
 او المبيح الحرام او حرم مكة او ذكر فيه نفعه كالصفا وغيرها ولو هو
 دبر الى جهل او فوى ذلك فالذهب وجوب اتيانه حج او عمر
 حلا على الواجب فان نذر الايمان لم يلزمه المشي فله الركوب
 وان نذر المشي الى ما ذكره او ان حج او بعث ماشيا قالوا لا
 المشي فان كان قال حج او اعتمر ماشيا فمن حيث يريد من البيت
 او قبله وان قال مشي الى بيت الله تعالى فمن دون اهل مكة
 في الاصح واذا اوجنا المشي فركب العترة احواة وعليه دم
 في الاصل لتركه الواجب وفارق ما لو نذر الصلاة فاما فصل في اعيان

لعمري

لعمري حيث لم يجب عليه شيء بان لم يعهد به الواجب فيها بخلافه
 في النكاح اولى عند اجزائه على الشهوة اذ لم يتركه الا به
 التزاع عليه دم لتركه بتركها والدم فزا شاه نصفه الاضحية
 فاذا اوجبه المشي فهو في العترة الى ان يفرغ منها وفي الحج الى الفلح من
 التحللين وله الركوب بعد ذلك وكذا في نذرده في خلال اعماله
 اعتمر حله وغيرها ومن نذر الحج نذرا كالحج ماشيا لزمه دم
 او الحج حافيا لزمه الحج دون الحفي ومن نذر حجا او عمر لزمه
 نفسه ان كان صحيحا فان كان معصوما استتاب للحج الاسلام
 ويستحب تحمله في اول من الامكان نذرا للبراة فان نذر
 فوات حج من ماله وان مات قبل التمكن فلا شيء عليه لما مر وان
 نذر الحج والاعتمات عامه او عام ما معينا وامره لزمه فيه وان
 لم يكن عليه نكاح اسلام فان لم يفعله فيه وجب فضاؤه فان لم
 يعين العام لزمه في اي عام شاء فان منعته في تعيين العام مرض
 او خطأ للطريق او الوقت او لنسيان احداهما او لنكاحه بعد الإعرام
 في الكل وجب الفضا او منعه قبل الإعرام او بعده عتده او
 سلطان او زب دين عجز عن وقايه فله قضى في النكاح